|  |  |
| --- | --- |
| **فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2027-2024** | ITU-logo-UNblue |
| **الاجتماع الأول – اجتماع افتراضي، 30-29 سبتمبر 2021** |
|  |  |
|  | **الوثيقة CWG-SFP-1/9-A** |
| **13 سبتمبر 2021** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من جمهورية الصين الشعبية |
| توصيات بشأن إدراج الاستفادة من منصات الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى القائمة لتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن الإدارة الرقمية في الأهداف المشتركة بين القطاعات في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024 |

خلفية

أصبحت العولمة الرقمية في عالم اليوم رمزاً هاماً للجولة الجديدة من العولمة، ولكنها تجلب أيضاً تحديات كبيرة. وينبغي معالجة الفجوة الرقمية وتطبيقات التكنولوجيات الناشئة وتهديدات الأمن السيبراني وسلسلة من القضايا الأخرى بصورة عاجلة. وتعتمد البلدان سياسات مختلفة وفقاً لظروفها الوطنية، مما يجعل تنسيق السياسات في الإدارة الرقمية العالمية أكثر صعوبة. ويدعو المجتمع الدولي إلى نظام عالمي جديد للإدارة الرقمية. والاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجمع بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يمثلون الحكومات ودوائر الصناعة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المدنية من جميع أنحاء العالم لتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن الإدارة الرقمية وتيسير وضع القواعد للإدارة الرقمية العالمية. وتشمل مجالات العمل الرئيسية للاتحاد أيضاً الأمن السيبراني، والفجوة الرقمية، والاتصالات في حالات الطوارئ، وسياسة الإنترنت وإدارتها، وغيرها من الجوانب الهامة المتعلقة بالإدارة الرقمية[[1]](#footnote-1) .ويستضيف الاتحاد بانتظام فعاليات رئيسية مثل الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) والندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTIS). وأُشير في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2020 (GSR-20) إلى أن "وجود قواعد واضحة وقوية وقابلة للإنفاذ لإدارة البيانات يمكن أن يوفر حجاباً مناسباً لحماية المستهلك الرقمي مع توفير إطار بناء يمكن التنبؤ به لتنفيذ الأعمال الرقمية."[[2]](#footnote-2)

وفي الوقت الراهن، تعمل آليات الإدارة متعددة الأطراف وآليات الإدارة الثنائية وآليات الإدارة المتخصصة التي يقودها القطاع الخاص بالتوازي لتشجيع تطوير المشهد العالمي للإدارة الرقمية. **وعلى صعيد آليات الإدارة متعددة الأطراف**، قامت قمة مجموعة العشرين (G20) التي عُقدت في هانغتشو في 2016 بتضمين الاقتصاد الرقمي لأول مرة في إطار الإدارة، مما أطلق عملية هامة لتنسيق السياسات بين البلدان الرئيسية حول الإدارة الرقمية العالمية؛ كما أن منظمة التجارة العالمية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، في إطار الأمم المتحدة، زادت كلها من اهتمامها بقضايا الإدارة الرقمية[[3]](#footnote-3)؛ ونشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات أخرى عدداً كبيراً من الورقات البحثية في مجال الاقتصاد الرقمي، مما أسهم في زيادة الوعي لدى مختلف أصحاب المصلحة بشأن الإدارة الرقمية. **وفيما يتعلق بالآليات الثنائية والإقليمية**، تؤدي اتفاقات التجارة الحرة (FTA) [[4]](#footnote-4) العملاقة دوراً متزايد الأهمية في تشكيل قواعد الإدارة الرقمية العالمية. وإن التعبير عن مطالب مختلف أصحاب المصلحة في المجال الرقمي من خلال المفاوضات له أهمية كبيرة في تشكيل قواعد الإدارة الرقمية العالمية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، عقدت الصين والاتحاد الأوروبي الحوار الرقمي رفيع المستوى في سبتمبر 2020، حيث تبادل الطرفان السياسات حول تقييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الذكاء الاصطناعي.[[5]](#footnote-5) **ويمارس القطاع الخاص أيضاً تأثيرات كبيرة على الإدارة الرقمية العالمية، وذلك مثلاً من خلال وضع المعايير الدولية.** وقد أنشأت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC) ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE) أفرقة عمل خاصة لإجراء دراسات بشأن المعايير المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. غير أنه نظراً لأسباب متعددة، مثل التيار المقاوم للعولمة واتساع نطاق قضايا إدارة البيانات، وعدم وجود توافق آراء عالمي، فإن الأطر متعددة الأطراف تشكل قيوداً. وقد شجعت سلسلة من الاتفاقات الثنائية وضع قواعد في مجالات جديدة للإدارة الرقمية، غير أن الإدارة المجزأة ستصبح أكبر تحدٍ أمام الإدارة الرقمية العالمية في المستقبل. ولا تزال كيفية تعزيز إطار موحد وشفاف وعادل للقواعد العالمية، ومنع تجزئة القواعد من التسبب في "فجوة رقمية" أكبر وتحقيق نمو عالمي شامل، من التحديات الكبيرة أمام الإدارة الرقمية العالمية في المستقبل.

تحليل

الخطة الاستراتيجية للاتحاد هي وثيقة استراتيجية توضع وفقاً لدستور الاتحاد واتفاقيته وهي وثيقة مهمة يُسترشد بها في أنشطة الاتحاد لمدة أربع سنوات. وتغطي الأهداف الاستراتيجية.[[6]](#footnote-6) المحددة في القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020، جميع جوانب الإدارة الرقمية، ولكن لا تتضمن آليات تشاور داعمة كافية. ولذلك، يوصى بأن تنص "الأهداف المشتركة بين القطاعات"[[7]](#footnote-7) للخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024 صراحةً على الاستفادة من منصات الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى القائمة لإجراء مشاورات في مجال الإدارة الرقمية وتعزيز توافق آراء عالمي أكبر بشأن الإدارة الرقمية.

المقترح

باختصار، نوصي بأن يدرج الاتحاد في خطته الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل الاستفادة من منصات الاجتماعات الدولية العادية رفيعة المستوى بشأن الإدارة الرقمية العالمية للنظر فيها. ويرد فيما يلي التوصيات المحددة بهذا الشأن:

◼ النظر في إدراج الاستفادة من منصات الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى القائمة لتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن الإدارة الرقمية في "الأهداف المشتركة بين القطاعات" للخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027-2024.

◼ تشجيع توافق الآراء العالمي بشأن الإدارة الرقمية في مجالات من قبيل إدارة الذكاء الاصطناعي، والفجوة الرقمية، والأمن الرقمي من خلال منصات الاجتماعات الدولية رفيعة المستوى القائمة، وتشكيل أطر بحثية بشأن الإدارة الرقمية على أساس توافق الآراء العالمي، بما في ذلك إطار التنمية والإطار المحاسبي والإطار الإحصائي وإطار الرصد، وما إلى ذلك.

◼ تشجيع الاتحاد على نشر تقارير بحثية سنوية بشأن الإدارة الرقمية العالمية.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. انظر التفاصيل في الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد: <https://www.itu.int/zh/action/Pages/default.aspx>. [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات والصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2020 - المعيار الذهبي للتنظيم الرقمي
<https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/2020/Documents/GSR-20_Best-Practice-Guidelines_Final_C.pdf>. [↑](#footnote-ref-2)
3. أدرجت منظمة التجارة العالمية (WTO) قضايا التجارة الرقمية في قواعدها الخاصة بالتجارة في الخدمات، وأطلقت في نهاية المطاف عملية تفاوض منفصلة بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛ وأصدر صندوق النقد الدولي (IMF) تقارير بحثية بشأن قضايا مثل العملات الرقمية والمدفوعات عبر الحدود؛ وبدأ البنك الدولي بالتركيز على تمويل تطوير البنية التحتية الرقمية. [↑](#footnote-ref-3)
4. تشمل اتفاقات التجارة الحرة العملاقة المذكورة هنا على سبيل المثال لا الحصر، توقيع وبدء نفاذ اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)/الاتفاق الشامل والتدريجي للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة واليابان واتفاق التجارة الرقمية بين الولايات المتحدة واليابان، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي واليابان، والمرحلة الأولى من الاتفاق الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP، الموقعة حالياً والتي ستدخل حيز التنفيذ في 2022)، والنهوض بعملية التفاوض حول الاتفاق الشامل بشأن الاستثمار (CAI) بين الصين والاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية. [↑](#footnote-ref-4)
5. وكالة أنباء شينخوا: "شي جين بينغ يعقد اجتماعاً مشتركاً مع قادة من ألمانيا والاتحاد الأوروبي" 15سبتمبر 2020
<http://www.xinhuanet.com/politics/leaders/2020-09/15/c_1126493059.htm>. [↑](#footnote-ref-5)
6. الغايات الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 : " الغاية 1 – النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استعمالها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين؛ الغاية 2: الشمول: سد الفجوة الرقمية وتوفير نفاذ الجميع إلى النطاق العريض؛ الغاية 3 - الاستدامة: إدارة المخاطر والتحديات والفرص الناشئة الناتجة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ الغاية 4 - الابتكار: تمكين الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع؛ الغاية 5 - الشراكة: تعزيز التعاون بين أعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين دعماً لجميع الغايات الاستراتيجية للاتحاد. [↑](#footnote-ref-6)
7. انظر الجزء بشأن "الأهداف المشتركة بين القطاعات"، في القسم 2 "إطار نتائج الاتحاد" من الملحق 1 بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020. [↑](#footnote-ref-7)